

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان:

تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي الحديث

دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة (2018-2019)

تحت إشراف:

- د. نوي نور الدين

من إعداد:

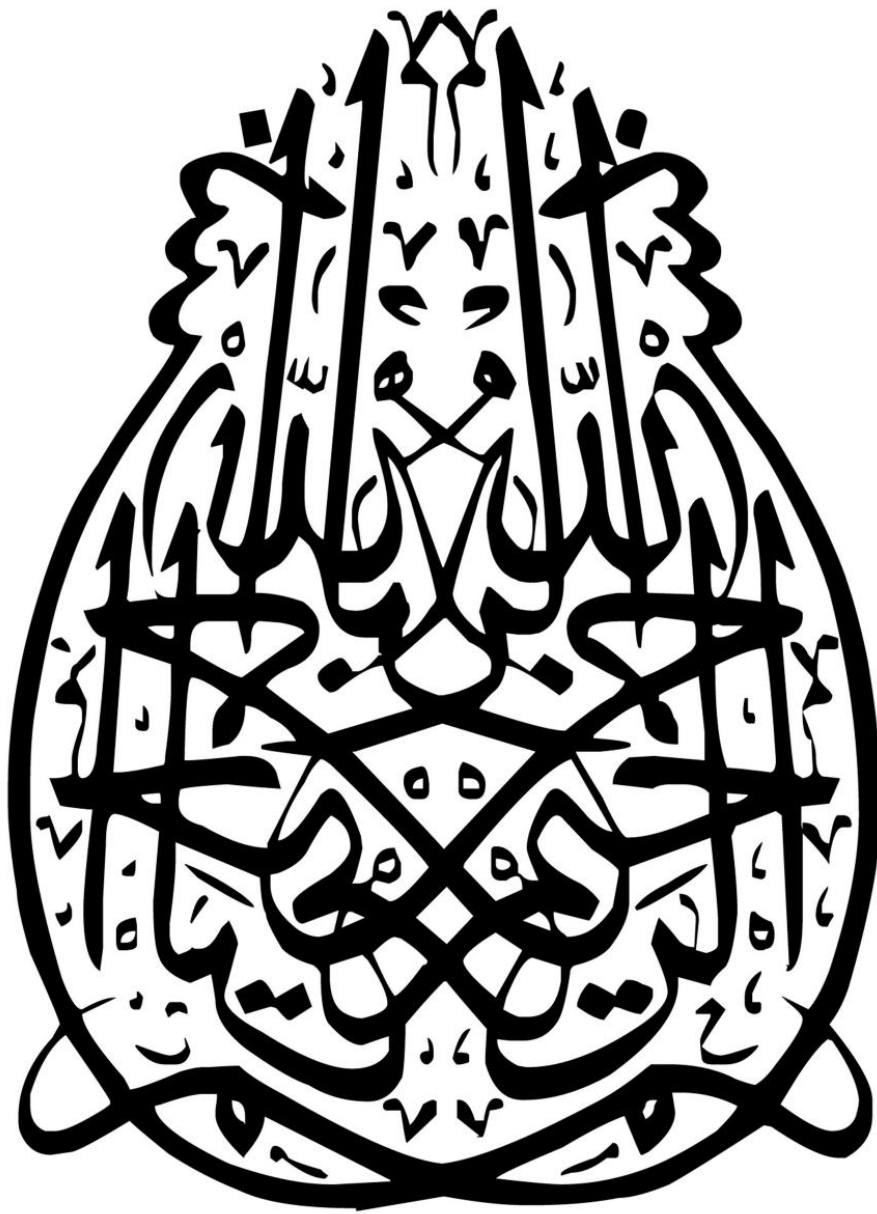
- بورزق أحمد

- إيديري عبد المالك

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
نور الدين نوي		جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021



إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونہ لإتمام هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله إلى من كان يدعيني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي أ طال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبععتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين.

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة.

إلى المهدي أخني ورفيق دربي يا من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل وهذه الحياة بدونك لا شيء، معك أكون أنا و بدونك أكون مثل أي شيء في نهاية مشواري أريد أن أشكر على مواظبتك النبيلة وأيضا إلى أحباب قلبي ونور حياتي إلى أخي وأختي الذين تقاسموا معي عبء الحياة حفظكم الله من كل سوء وأن يجعل الخير في كل أيامكم.

إلى إخوتي الذين لم تلدهم أمي يا من تحلو بالإناء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى اصدقائي كل من الهاشمي ومحمد وعبد الرحمان وابن عمي الغالي زكرياء.

وكذلك أهدي عملي هذا إلى زملاء الدراسة جميعا وبالأخص فوج 02 إدارة مالية.

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور: نور الدين نوي الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأناورها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت عن معرفة زودني بها و كلما طلبت كمية من وقته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة. أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

أحمد بورزق

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنصل إليه لولا فضل الله علينا
أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي و أبيي العزيزين حفظهما الله لي اللذان سهرتا وتعبتا علي
تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد، أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي وكافة أفراد عائلتي سدي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل و كل أقاربي و كل الأصدقاء و
الأحباب إلى زملائي في الدراسة و خارج الدراسة من دون إستثناء حفظكم الله و رعاكم

من أناروا لي دربي من الأساسي حتى التعليم العالي أساتذتي الكرام
بالخصوص الأستاذ الكريم الدكتور نور الدين نوي الذي أماننا كثيرا في إنجاز هذا العمل، إلى كل من
أمانوني من قريب أو بعيد، إلى أحب الناس إلى قلبي دون ذكر اسمائهم، إلى كل من تذكرهم قلبي
و نسيهم قلبي.

عبدالمالحي إيري

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيماً لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم .

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أمانوني و شجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور " نور الدين نوي " الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
II-I	الاهداء
III	شكر و عرفان
V-IV	فهرس المحتويات
VI	فهرس الاشكال
VII	فهرس الجداول
أ - ج	مقدمة عامة
الفصل الأول: التشخيص المالي للمؤسسة.	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي
2	المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي ودوره
3	المطلب الثاني: أهداف وخطوات التشخيص المالي
4	المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي
6	المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي
6	المطلب الأول: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشر التوازن المالي
9	المطلب الثاني: تشخيص الوضعية عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط
11	المطلب الثالث: تشخيص الوضعية عن طريق مؤشرات الربحية والمديونية
14	المبحث الثالث: الأساليب الحديثة لتحليل المالي
14	المطلب الأول: الأساليب الإحصائية
14	المطلب الثاني: الأساليب الرياضية

16	المطلب الثالث: نماذج التحليل المالي الحديث
19	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة	
20	تمهيد
21	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة
21	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم رياض سطيف
23	المطلب الثاني: التعريف بمطاحن الحضنة وأهدافها
24	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة
30	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2018-2019)
30	المطلب الأول: عرض ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2018-2019)
33	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2018-2019)
36	المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة (2018-2019)
38	المبحث الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة (2018-2019).
38	المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية
42	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية
48	خلاصة الفصل الثاني
49	الخاتمة العامة
51	قائمة المراجع
53	الملاحق

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	إختصاص المؤسسات التابعة لرياض سطيف	22
(02)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة	25
(03)	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (م ح) جانب الأصول خلال الفترة (2018-2019)	37
(04)	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (م ح) جانب الخصوم خلال الفترة (2018-2019).	37
(05)	تطور مختلف أنواع رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2018-2019).	40
(06)	تطور الخزينة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال الفترة (2018-2019).	42

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	نموذج Sherrod لتقسيم القروض إلى خمسة فئات حسب درجة المخاطرة.	18
(02)	جانب الأصول لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2018-2019).	30
(03)	جانب الخصوم للفترة مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2018-2019).	32
(04)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة حسب الطبيعة للفترة (2018-2019).	34
(05)	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول فترة (2018-2019).	36
(06)	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم فترة (2018-2019).	36
(07)	تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة (2018-2019).	38
(08)	أنواع رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال الفترة (2018-2019).	39
(09)	إحتياجات رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة خلال فترة (2018-2019).	41
(10)	يوضح كيفية حساب الخزينة الصافية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال الفترة (2018-2019).	41
(11)	نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة (2018-2019).	43
(12)	يوضح نسب الربحية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2018-2019).	44
(13)	نسب النشاط لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2018-2019).	45
(14)	يوضح النسب المديونية لمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة (2018-2019).	46

مقدمة العامة

مقدمة عامة

تعد المؤسسة المحور الأساسي الذي يدور حوله أي إقتصاد، وقد أصبحت العديد من الدول المتقدمة تعطي إهتماما بالغاً للمؤسسات، حيث تعمل هذه المؤسسات من خلال وظائفها وخصائصها ومميزاتها إلى تحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية متعددة، إضافة دورها في تحقيق نتائج ملموسة في معالجة العديد من المشكلات الإقتصادية التي تواجه الإقتصاديات المختلفة، وبالتالي فإن نشاط المؤسسة أصبح يهم العديد من الأطراف، سواء الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، مما أدى بالقوائم المالية أن تكون لها الصفة العمومية ولا بد من الإفصاح بها ليستفيد منها جميع الأطراف دون تحيز، إلا أن المعلومات المتواجدة في القوائم المالية تعتبر مشتتة لبعض الأطراف نظراً لرحمة الأرقام فيها، وهذا ما يستدعي إجراء بعض الدراسات و التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة بناء على أدوات تستخدم في التحليل المالي وذلك لتحديد الوضعية المالية الصحيحة وإعطاء الصورة الصحيحة للمؤسسة لتلبية إحتياجات هذه الأطراف من معلومات خاصة بالمؤسسة.

فالتشخيص المالي يعتبر من أهم المواضيع الإدارية والمالية للمؤسسة، حيث يعمل بصفة عامة على إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة خلال دورات متعددة من نشاطها للكشف عن نقاط القوة والضعف التي تحمل سلبيات وإيجابيات على المؤسسة، وإقتراح إجراءات تسمح لها بإستخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو مواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

ومن هنا تتجلى معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهرى التالي:

كيفية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام أدوات التحليل المالي الحديث؟

يندرج تحت هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساعد التشخيص المالي في تحقيق أهداف المؤسسة الإقتصادية؟
- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية لتقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة؟
- ماهي أهم الأدوات المساعدة والتي يتبناها المحلل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

فرضيات البحث:

من خلال الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية يمكن طرح مجموعة من الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: أدوات التشخيص المالي تساعد على تحليل وتقييم الوضع المالي للمؤسسة الإقتصادية.
- الفرضية الثانية: يخدم التحليل المالي المؤسسة في تحديد الوضعية المالية لها، فإن عدم الإهتمام بإستخدامه يؤدي

بالمؤسسة إلى إنخفاض كفاءتها في استخدام أصولها.

-الفرضية الثالثة: يستخدم المحلل المالي المؤشرات المالية والنسب المالية في تشخيص وإتخاذ القرارات في المؤسسة.

أهمية البحث:

يمكن إيجاز أهمية البحث فيما يلي:

-تكمن أهمية الدراسة من خلال محاولة إبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المعلومات المالية التي يوفرها إتخاذ القرارات الإقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهو من المواضيع الضرورية للمؤسسة التي لقيت وما زالت تلاقي إهتماما كبيرا في ميدان التسيير.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- معرفة أهمية الإستفادة من التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- إبراز دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية.
- التعرف أكثر على مختلف أدوات و مؤشرات التحليل المالي وإستخدامها، لإبراز مدى أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.
- دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

منهج البحث:

لاختبار هذه الفرضيات نعتمد على:

- **المنهج الوصفي:** يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم إستخدامها في تطبيقنا العملي.
- **المنهج التحليلي:** يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل و تشخيص وضعية المؤسسة المالية وإستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

مجال ومكان وحدوث البحث:

يمكن تحديد مجال البحث بالأبعاد الثلاثة التالية:

- البعد الموضوعي العلمي:** يصنف هذا البحث ضمن البحوث النظرية التي تهدف إلى الإحاطة بموضوع التشخيص المالي، حيث يقتصر البحث على دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتشخيص المالي ودوره على الوضعية المالية للمؤسسات

الإقتصادية الجزائرية.

-البعد المكاني: لقد تم إسقاط الجانب النظري لهذا البحث على المؤسسة محل الدراسة (مطاحن الحضنة) بالمسيلة.

أسباب إختيار الموضوع:

لقد وقع الإختيار على البحث بناء على متطلبات التالية:

-الرغبة والميول للبحث في هذه المواضيع.

-موضوع جدير بالدراسة وينسجم مع التخصص.

-لأهمية الموضوع في تحليل الوضع المالي للمؤسسات الإقتصادية واكتشاف الاختلالات وإقتراح حلول لمعالجتها.

-دور التشخيص المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

أقسام البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: التشخيص المالي للمؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمؤسسة "مطاحن الحضنة".

A red scroll graphic with a black outline, featuring a vertical strip on the left and a horizontal strip on the right, both with rounded ends. The text is centered on the horizontal strip.

الفصل الأول

التشخيص المالي للمؤسسة

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الادارية أو المالية المختلفة للمؤسسة، التي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك عن طريق تحليل بياناتها المالية، والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى كثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة عامة في ترشيد قراراتهم المالية.

عرف التحليل المالي تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة، وإن نوعية المعلومات وتفاعلها يتضح في صميم تحليل الوثائق المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- ماهية التشخيص المالي.
- تشخيص الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي.
- نماذج التحليل المالي الحديث.

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير فهو يساعد المؤسسة على التعرف على الاختلالات التي تعاني منها، ومن خلاله يتم إكتشاف نقاط القوة والضعف للمؤسسة التي تساعد على إتخاذ القرارات.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي ودوره

الفرع الأول: مفهوم التشخيص المالي

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل إستخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية¹.

ويعرف أيضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية إتخاذ القرارات.

فعملية التشخيص المالي من أبرز المعالم التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في إتخاذ القرارات الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.

الفرع الثاني: دور التشخيص المالي

يمكن إبراز هذا الدور في النقاط التالية²:

1. تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
2. تحديد المركز المالي ودرجة الإستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
3. تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
4. تحديد نسبة الكفاءة في إستعمال الموارد المالية للمؤسسة إعتقادا على مفهوم المردودية.
5. تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع مؤسسات من نفس القطاع والحجم في الإقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
6. إستعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير إتجاه المؤسسة.
7. إتخاذ القرارات في مجال تخطيط الإستثمارات.
8. إمكانية السماح بالإفتراض مجددا أو الإنطلاق من الهامش الإفتراض المتوفر.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص42.

² لحسن دردوري، دروس التشخيص المالي، السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015، ص1.

المطلب الثاني: أهداف وخطوات التشخيص المالي

الفرع الأول: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى¹:

1. فهم تطور المؤسسة عبر الزمن حتى تاريخ القيام بالتشخيص.
2. تحضير المخطط الإستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للسنوات المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها (التنوع، التخصص، الإدماج، إلخ...).
3. يساعد المؤسسة على إتخاذ القرارات من خلال إكتشاف وتحليل نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
4. يساعد على إعطاء الشروحات المناسبة ومعرفة الأسباب، وبالتالي إقتراح الحلول الملائمة.
5. تزويد المديرين ببنك من المعلومات التي على أساسها يتم إتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الإستراتيجية.
6. يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين للخسائر المحتملة.

الفرع الثاني: خطوات التشخيص المالي

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محلل لأخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في نقاط التالية²:

1. تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها).
2. الفترة الزمنية المعنية بالدراسة.
3. إختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص.
4. جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة.
5. إجراء الحسابات اللازمة وإستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول.
6. التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة.
7. التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات.

¹ خميسي شiche، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص، 48، 70.

² إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

8. القيام برسم السياسات وإتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي

الفرع الأول: طرق التشخيص المالي¹

أ. التشخيص المالي التطوري: يقوم هذا التشخيص على دراسة الوضعية المالي للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية، ويتطلب هذا التحليل نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال، و يرتكز هذا التشخيص على العناصر التالية:

1. تطور النشاط: من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هيكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط.

2. تطور أصول المؤسسة: الأصول في مجموع الإمكانات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة نشاطها وتطورها بين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو، البقاء أو الإنسحاب من السوق.

3. تطور هيكل دورة الإستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء الموردين والمخزونات وهي التي تشكل الإحتياجات المالية لدورة الإستغلال ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية.

4. تطور الهيكل المالي: يتشكل هيكل المؤسسة من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الإستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى إستقلاليتها المالية وتأثير الإستدانة على المردودية ... إلخ.

5. تطور المردودية: تعد المردودية أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة في جميع النواحي وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية تمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك عن طريق نسبة المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

ب. التشخيص المالي المقارن: هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة على مؤسسات النشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي خاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل دراسة.

ج. التشخيص المالي المعياري: هو إمتداد للتشخيص المقارن إلا أنه وبدلا من مقارنة وضعية المؤسسة مع

¹ ربيع بوصبع، دروس مدخل للتسيير المالي والموازنة، السنة الثالثة محاسبة وضرائب، جامعة حمة لخضر، الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2014، ص5.

مؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم إختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة.

الفرع الثاني: أدوات التشخيص المالي¹:

أ. تحليل الهيكل المالي: والهدف منه ضمان تمويل الإحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية ..
بالإعتماد على منظور الذمة المالية (مبدأ السيولة والإستحقاق) أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

ب. تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك بإستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحقيقها، مما يمكن من إتخاذ القرارات المناسبة.

ج. تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها إتخاذ قرارات التمويل والإستثمار وغيرها.

د. تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطوراً، يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

¹ ربيع بوصبع، مرجع سبق ذكره، ص4.

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

تعتبر المؤسسة الإقتصادية أساسا مكان لإنتاج القيم على شكل سلع وخدمات وهذه القيم ترتبط إرتباطا وثيقا بعوامل الإنتاج المستعملة، والعمالان اللذان يطلعان بالدور القيادي فيها هما العامل المالي والبشري، فإذا تصرف العامل البشري بطريقة عقلانية وعلمية وإقتصادية وعلمية مفيدة كانت لها نتائج مرضية والعكس بالعكس.

من هنا يأتي الإهتمام بالموارد المالية في المؤسسة الاقتصادية، وقد ظهر هذا الإهتمام أول الأمر لدى البنوك ورجال الأعمال إذ يعتبرون الممولون للمؤسسات، ويتمثل هذا الإهتمام بمراقبة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال أدوات مالية تأخذ هذا المفهوم.

المطلب الأول: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشر التوازن المالي

الفرع الأول: تعريف التوازن المالي

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها تقابل القيمي الزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، وإستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق إستحقاقها وكذلك تختلف عناصر الإستعمالات التي توافق درجة ثبوتها.

ستخلص مما سبق أن التوازن المالي هو عبارة عن توفير كافة الإحتياجات المالية للمؤسسة، وهذا ما يضمن لها عدم الوقوع في العسر المالي والوفاء بديونها قصيرة الأجل والتزاماتها المالية¹.

الفرع الثاني: مستويات التوازن

1. تعريف رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة للمستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصوات الثابتة. ويمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية:

– من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنها الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

– من أسفل الميزانية: يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي:

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009، ص239.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

ويأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات يمكن إيضاحها كما يلي:

- رأس المال العامل منعدم = حالة توازن مالي أمثل.
- رأس المال العامل موجب = يعني وجود هامش أمان مالي ناتج عن فائض في التمويل مصدره الموارد الطويلة ومتوسط الأجل.

- رأس المال العامل سالب = يعني تمويل جزئي للأصول الثابتة والإعتماد وبشكل كبير على التمويل قصير الأجل¹.

2. أنواع رأس المال العامل: يأخذ رأس المال العامل أنواعا أساسية أهمها:

رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة من تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الاجمالي الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة

- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

- رأس المال العامل الاجمالي: وهو مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

إن وجود رأس المال العامل الخاص يعني أن كل من الأصول الثابتة ممولة بأموال خاصة².

3. تعريف إحتياجات رأس المال العامل:

يعني رأس المال لازم للقيام بالعمل أي لمزاولة النشاط، فهو ما يلزم المؤسسة من أموال مقدما من أجل القيام بنشاطها وتمويل جزء من إحتياجات دورة الإستغلال، على شرط أن تكون هذه الأموال عبارة عن الرأس المال العامل أي مورد دائم ومضمون وهو أساس تسميته "إحتياج" من "رأس المال العامل".
ويحسب بالعلاقة التالية:

¹ دحماني هدى، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص3.

² سموم صليحة، أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص ص 30-31.

$$\text{الإحتياج من رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{خصوم متداولة}$$

مثل الميزانية الوظيفية فهو ينقسم إلى رأس المال العامل للإستغلال إلى رأس المال العامل خارج الإستغلال¹.

4. تغيرات إحتياجات رأس المال العامل:

- إحتياجات رأس المال العامل الموجبة: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد عن مدتها عن

السنة وذلك للتغطية إحتياجات الدورة فهذا يدل على أن إحتياجات التمويل لم تغطي كلية بموارد الدورة وبالتالي

فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل إحتياجاتها.

- إحتياجات رأس المال العامل سالبة: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت إحتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى

ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة، هذا يعني أن جميع إحتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة، وبالتالي فالمؤسسة

ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الإستثمار لرفع مردوديتها.

- إحتياجات رأس المال العامل المعدومة: هذه الحالة تكون عندما تغطي الموارد الدورة إحتياجات الدورة، هنا يتحقق

توازن المؤسسة².

5. الخزينة الصافية: هي عبارة عن مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، أي ما يمكن للمؤسسة

أن تصرف فيه من قيم جاهزة وتحيب بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياجات رأس المال}$$

ويمكن أن تأخذ الخزينة ثلاث حالات كالتالي:

- **خزينة سالبة:** بمعنى أن الإحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة

غير متوازنة ماليا وعليها أن تلجأ إلى الإقتراض أو الرفع من رأس مال العامل لأن هذه الوضعية قد بها إلى الافلاس.

- **خزينة موجبة:** بمعنى أن رأس المال العامل أكبر من الإحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة

ماليا.

- **خزينة معدومة:** عندما يتساوى رأس مال العامل مع الإحتياج في رأس مال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل

بمعنى المؤسسة قادرة على تمويل كل إحتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة³.

¹ دراجي آمنة، دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص ص 22-23.

² دحماني هدى، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

³ بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص ص 25-26.

المطلب الثاني: تشخيص الوضعية عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط

يدرس هذا المبحث النشاط والسيولة المالية في المؤسسة، والذين يمكن إعتبارهما معيارين مهمين الوضع المالي كونهما هدفين ماليين تسعى المؤسسة وبإستمرار إلى بلوغهما من أجل تحقيق الأمل للمؤسسة، لأن اليسر المالي يعطي المؤسسة ثقة لدى الدائنين في حالة طلب الدائنين لحقوقهم.

الفرع الأول: نسب السيولة

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة¹.

تشير السيولة عموماً إلى قدرة المنشأة على مقابلة إلتزاماتها الجارية عندما يحين موعد إستحقاقها، بمعنى أن الأصول التي تكون رأس المال تتحول إلى نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الإلتزامات قصيرة الأجل، وقد تكون الشركة رابحة إلى أنها لا تملك السيولة الكافية لمواجهة إلتزاماتها المالية قصيرة الأجل².

1- نسبة التداول: تستخرج نسبة التداول من قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وتتضمن الموجودات المتداولة الموجودات النقدية والشبه نقدية مثل الحسابات المدينة والمخزون السلعي، في حين تشمل المطلوبات المتداولة حسابات الدائنين وأوراق الدفع قصيرة الأجل والمستحقات القصيرة الأجل وغيرها، وعلى وفق الصيغة التالية³:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

- نسبة السيولة السريعة: تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول وتظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة في وقت محدد، ولقد تم إستبعاد أصعب العناصر تحولا إلى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمنشأة، والسؤال الذي يطرح نفسه، من هو العنصر الذي يعتبر أصعب العناصر تحولا إلى نقدية⁴؟

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{(\text{الأصول المتداولة} - (\text{بضاعة آخر مدة} + \text{المصاريف المدفوعة}))}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

¹ عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (إتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 83.

² أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي (لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص334.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص113.

⁴ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص73.

نسبة النقدية: وتعتبر هذه النسبة أكثر تشددا من النسبتين السابقتين كمقياس لسيولة الشركة، لأنها تركز على قياس المركز النقدي للشركة ممثلا بمقدار النقدية المتاحة لها للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتحدد بالمعادلة التالية¹:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{(\text{النقدية} + \text{الأوراق المالية})}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

الفرع الثاني: نسب النشاط

تقيس نسبة النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوافرة لديه، أو بمعنى آخر مدى كفاءة المشروع في استخدام أصوله المختلفة، حيث توضح العلاقة بين المبيعات وبين الإستثمار في الأصول المختلفة، الثابتة والمتداولة، وتفترض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وهذه الأصول وتتضمن هذه المجموعة ما يلي من نسب ومعدلات وباستخدام البيانات السابقة يلاحظ ما يلي:

-معدل دوران المخزون: وتبين هذه النسبة عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات، وكلما كان هذا المعدل منخفضا فإن ذلك قد يعني إلى أن المشروع يحتفظ بمخزون من البضاعة الراكدة و غير المطلوبة².

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة مبيعات}}{\text{رصيد متوسط المخزون}}$$

-معدل دوران المدينون: وتمثل هذه النسبة مقياسا لكفاءة إدارة الائتمان في تحصيل الديون، وكلما ارتفع معدل دوران المدينين يكون ذلك مؤشرا لتحسن كفاءة إدارة الائتمان والعكس بالعكس، ويمكن أحيانا إدخال رصيد أوراق القبض في إشتقاق هذه النسبة³.

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة.

$$\text{معدل دوران المدينون} = \frac{\text{صافي مبيعات}}{\text{متوسط رصيد المدينون}}$$

¹ محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص7.

² سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات (الإستثمار-التمويل-التحليل المالي)، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص ص 242-243.

³ محمد مطر، نفس المرجع، ص80.

- **معدل دوران مجموع الأصول:** ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلى أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة¹.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وكفاءة فعاليتها أدائها في إستغلال وإستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية²:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

المطلب الثالث: تشخيص الوضعية عن طريق مؤشرات الربحية والمديونية

تم التطرق في هذا المبحث إلى مؤشرين آخرين من مؤشرات تقييم الوضع المالي في المؤسسة وهما مؤشري الربحية والمديونية.

الفرع الأول: نسب الربحية

وتقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، وتعتبر الأرباح المقياس الفعال لسياسات المؤسسة الإستثمارية و التمويلية و تشمل النسب التالية³:

¹ مويحي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص27.

² طبر الويزة و سايعي باهية فريد ، فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص49.

³ منير إبراهيم هندي، إدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص97-98.

1- نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات: يتم حساب هامش الربح الإجمالي بقسمة الربح الإجمالي على المبيعات، و حيث كل من بسط ومقام النسبة يتضمن رقم المبيعات فإنها تعتبر مؤشرا لمدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات أي تكلفة البضاعة المباعة.

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \left(\frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \right) \times 100$$

2- العائد على حقوق الملكية: يتم حساب العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، وتوضح هذه النسبة مدى قدرة نجاح الإدارة في تعظيم العائد الخاص بالمستثمرين.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \left(\frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} \right) \times 100$$

3- معدل العائد على الأصول: يطلق على هذه النسبة صافي الربح على مجموع الأصول حيث يقوم عليها نظام الديون و يقاس هذا المعدل بقسمة صافي قبل الفوائد و الضريبة على مجموع الأصول.

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \left(\frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{مجموع الأصول}} \right) \times 100$$

الفرع الثاني: نسب المديونية

يطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو إستخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسب المديونية فكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح المؤسسة، وتتمثل هذه النسب فيما يلي¹:

1- نسبة المديونية: وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة إستخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطرة المحتملة التي تواجهها المؤسسة من عبء ديونها و يمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \left(\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \right) \times 100$$

وتستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل، لتحليل المركزين الماليين القصير والطويل الأجل وذلك من خلال تحديد قابلية أصول المؤسسة على تغطية الإلتزامات في تاريخ إستحقاقها حسب الصيغ التالية:

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، نادي خبراء المال، رام الله، 2008، ص ص 51-52.

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = 100 \times \left(\frac{\text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} \right)$$

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = 100 \times \left(\frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} \right)$$

نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية، ومؤشر الإرتفاع لهذه النسبة غير جيد ويبين عدم قدرت المؤسسة على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض والمستثمرين، ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق}}$$

نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة وبالتالي فإن هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب فإذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثابتة منخفضة فهذا يعتبر مؤشرا على انخفاض مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة، أما إذا كانت النسبة مرتفعة فهذا يعني العكس وتحسب كما يلي¹:

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{صافي أصول الثابتة}}$$

عدد مرات تغطية الفوائد: تسمى أيضا بعدد مرات تحقق الفائدة، وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة المؤسسة فوائد الديون، بمعنى أنها تقيس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة، مما يشير إلى الهامش سلامة الذي يساعد المؤسسة، على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها وتحسب كما يلي²:

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{الفوائد}}$$

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² فهمي مصطفى الشيخ، نفس المرجع، ص 54.

المبحث الثالث: الأساليب الحديثة لتحليل المالي

تعتبر الطرق الكمية من الأساليب الحديثة في التحليل المالي والتي تساعد على تحقيق نتائج أدق بإضافة إلى تقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحليل المالي.

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية

إن الأساليب الإحصائية تعتمد على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، بحيث يستعمل في التحليل المالي المقارنة الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية وذلك بحساب العلاقة بين المؤشرات لفترة زمنية يستحسن أن لا تتجاوز الخمس سنوات لضمان الدقة في التحليل ويمكن إستعمال هذا الأسلوب لتحليل الربحية، تحليل المصاريف، وتحليل معدلات النشاط وغيرها من النشاطات¹.

ويمكن تعريف الرقم القياسي بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة، وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية.

وتحتسب العلاقة بين المؤشرات، وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية كالآتي²:

(قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة نفس العنصر في سنة الأساس) $\times 100$.

والغاية من إيجاد التغيرات النسبية هي الدراسة المستفيضة لمعرفة أسباب هذه التغيرات لمساعدة ذوي الشأن لإتخاذ الإجراءات المناسبة.

إجراءات التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية³:

- يتم إتباع هذا الأسلوب في حالة وجود سلسلة من البيانات المالية.
- يتم إعداد جدول يتكون من حقلين الأول للعناصر والثاني للسنوات.
- تعتبر قيمة سنة الأساس 100 ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً في 100.
- بعد الإنتهاء من إستكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر، ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر إلى رسم بياني يوضح إتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

المطلب الثاني: الأساليب الرياضية

¹ شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً لمعايير الدولية، دار زهران للنشر، الاردن، 2013، ص 229.

² وليد ناجي الجبالي، التحليل المالي، الإطار النظري وتطبيقاته العملية، دار حنين مكتبة الفلاح، بيروت، 2007، ص 129.

³ مرجع سابق، 2013، ص 131.

تعتبر الأساليب الكمية في التحليل المالي الطريقة المثلى لحل اعقد المشاكل بأقل جهد وبأسرع وقت، وتوجد عدة طرق رياضية تستخدم في التحليل المالي مثل طريقة البرامج الخطية وطريقة الإحداثيات... الخ، لذا يجب على المحلل أن يكون ملماً بهذه الطرق وكيفية الاستفادة منها في مجال عمله، وأكثر الطرق التي يمكن إستخدامها في التحليل المالي هي¹:

1- طريقة الارتباط والانحدار:

تستخدم هذه الطريقة لتحديد شدة العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر وذلك من خلال معادلة الانحدار:

$$Y = F(X)$$

بحيث تمثل Y الظاهرة الأولى و X الظاهرة الثانية أن علاقة الارتباط تكون بين متغيرين يكون أحدهما سبب والآخر نتيجة، كما يجب تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع.

2- طريقة البرامج الخطية:

تستخدم البرامج الخطية في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لها علاقه بالقضايا الإقتصادية ذات الشمول، والبرامج الخطية من هذا النوع تعتمد على حل المعادلات الخطية، عندما تكون العلاقة التبادلية بين جملة ظواهر محدده وواضحة، ولحل المشاكل الإقتصادية باستخدام البرامج الخطية يتم الإستعانة بمعادلة المستقيم التي هي:

$$Y = ax + b$$

بحيث يجب تحديد قيمة كل من a و b من خلال المعادلتين التاليتين²:

$$\begin{aligned} \sum X_i + nb \quad Y_i &= a \\ \sum X_i^2 + b \sum X_i \quad Y_i X_i &= a \end{aligned}$$

بحيث تمثل i تسلسل المتغيرات، تمثل X_i قيم المتغير الاول، وتمثل Y_i قيم المتغير الثاني.

3- المصفوفات الخطية والموجه:

تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجه للمصفوفات، وتستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المعقدة والتي تحتوي على الكثير من المجاهيل، وذلك خاصة في المعامل والمصانع الكبيرة والمؤسسات الإنتاجية الاخرى³.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، 2007، ص 136.

² شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، 2013، ص 232.

³ شنوف شعيب، نفس المرجع، 2013، ص 232.

المطلب الثالث: نماذج التحليل المالي الحديث

1- نموذج Aithman and mc cough: يؤسس هذا النموذج على خمسة مؤشرات لكل واحد منها وزنا

ترجيحيا يختلف عن الآخر للتنبؤ بحدوث الإفلاس في المشاريع الإقتصادية، ناتج هذا النموذج هو رقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستعرض مخاطر الإفلاس، أطلق عليه الحرف (Z)، و يأخذ النموذج معادلة الارتباط التي يكون فيها Z متغير تابع ولتحديد القيمة الفاصلة للفشل المالي، يصاغ بالمعادلة التالية¹:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

حيث أن:

Z : مؤشر الإفلاس.

X1: رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X2: الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول.

X3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول.

X4 : القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية للديون.

X5: المبيعات / إجمالي الأصول.

ونلاحظ أن النسب التي اعتمدها هذا النموذج تتناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المؤسسة وهي السيولة، الربحية، الرفع المالي، والنشاط، وبموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات محل الدراسة في ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الإستمرار وهذه الفئات هي²:

-القيمة الفاصلة لهذا النموذج هي: 2.675، المؤسسة التي تحقق أقل من هذه النسبة لها نفس الخصائص للمؤسسات التي فشلت.

-إذا كانت القيمة أقل من 1.81 تعتبر المؤسسة فاشلة التي يحتمل إفلاسها.

-إذا كانت القيمة أكبر من 2.99 فإن المؤسسة ناجحة.

-إذا كانت القيمة بين 1.81 و 2.99 فإنه يصعب التنبؤ بوضع المؤسسة.

2-نموذج Kida: يعتبر النموذج أحد النماذج الحديثة الذي إستخدم في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981،

¹ وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة للتحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 255.

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره ، 2013، ص 255.

وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع Z ، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر، من خلال المعادلة التالية¹:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 + 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

حيث أن:

X_1 : الربح الصافي / إجمالي الأصول.

X_2 : الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم.

X_3 : النقديات / الخصوم المتداولة.

X_4 : المبيعات / إجمالي الأصول.

X_5 : النقديات / إجمالي الأصول.

إذا كانت النتائج إيجابية فإن المؤسسة هي في مأمن من الفشل المالي وإذا كانت سلبية فالمؤسسة تواجه خطر الفشل المالي ومنه الإفلاس².

3- نموذج **Sherrod**: يستخدم هذا النموذج لمعرفة مخاطر الائتمان في البنوك عند منح قروض للمؤسسات، والتنبؤ بالفشل المالي، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر³.

ولهذا النموذج هدفين رئيسيين هما⁴:

- تقييم مخاطر الائتمان.

- الفشل المالي.

حيث يستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح لقروض إلى المشاريع الاقتصادية، حيث يجري تقسيم القروض إلى خمسة فئات حسب درجة المخاطرة وهي:

¹ وليد ناجي الحياي، نفس المرجع، 2007، ص 262.

² شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، 2013، ص 253.

³ شنوف شعيب، نفس المرجع، 2013، ص 256.

⁴ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، 2007، ص 255.

الجدول رقم (01): يوضح نموذج Sherrod لتقسيم القروض إلى خمسة فئات حسب درجة المخاطرة.

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	$Z \geq 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطر	$25 \geq Z \geq 20$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$20 \geq Z \geq 5$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$5 \geq Z \geq -5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	$Z \geq -5$

اما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ إستمرارية المشروع في الحياة الإقتصادية للتعرف على مدى قدرة المشروع على مواولة نشاط المستقبل، ويصاغ هذا النموذج بموجب معادلة الارتباط التالية:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

حيث أن:

Z: مؤشر الافلاس.

X1 : رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X2 : النقديات / إجمالي الأصول.

X3 : إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول.

X4 : الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول.

X5 : إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات.

X6 : إجمالي حقوق المساهمين / القيمة الثابتة المادية.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل التطرق إلى ماهية التشخيص المالي من خلال معالجة مفهوم التشخيص المالي ودوره وأهدافه وطرقه وخطواته وكذلك معرفة أفضل وأهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند إليها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و الأساليب الحديثة للتحليل المالي، ومنه نستنتج أن التحليل المالي للمؤسسة يقوم بإعطاء نتائج وأرقام تفسر ماليا وهذه التفسيرات تساعد المؤسسة على إكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها، تساعد عملية التشخيص المالي في التعرف على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج وإقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

A red scroll with a black outline, featuring a rolled-up edge on the left and a small loop on the right. The text is centered on the scroll.

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الخصنة

تمهيد

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصل السابق تمت محاولة إعداد دراسة حالة تتعلق بدور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، فتم إختيارنا لإحدى المؤسسات البارزة على الساحة المحلية على مستوى ولاية المسيلة، حيث تعتبر مؤسسة مطاحن الحضنة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في الولاية و منتجاتها من أهم المنتجات الرائدة في المنطقة، حيث تعمل هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات لتقديم الأفضل، ولهذا سنقوم فيها بالدراسة الميدانية من خلال تطرقنا لثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.
- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة لفترة (2018-2019).
- المبحث الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمؤسسة بالمسيلة لفترة (2018-2019).

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة

قبل أن نتطرق إلى المؤسسة محل الدراسة ألا وهي مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، والتي تعتبر وحدة من وحدات المؤسسة الأم وهي مؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف (مجمع رياض سطيف) لا بد أن نلقي بإطلالة على هاته المؤسسة الأم.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم رياض سطيف

بعد أن تحصلت الجزائر على إستقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، وفي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن و أصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن، غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، وكذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية و وضع وحدات أخرى في بعض المناطق، وفي سنة 1982 إثر إعادة هيكلة للمؤسسة الوطنية للدقيق والطحن "سمباك" إنبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسة موزعة على التراب الوطني، ودورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها، وهذه المؤسسات هي:

- مؤسسة الرياض بسيدي بلعباس.

- مؤسسة الرياض بالجزائر العاصمة.

- مؤسسة الرياض بتيارت.

- مؤسسة الرياض بقسنطينة.

- مؤسسة الرياض بسطيف.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 32/367 بتاريخ 27/11/1982 أنشئت المؤسسة الصناعية للحبوب ومشتقاتها

بسطيف "الرياض"، ثم إنتقلت إلى الاستقلالية ابتداء من 02/04/1990 واتخذت شكل شركة مساهمة برأس مال

5.000.000.000 دج، حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من:

- 80 %: الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية.

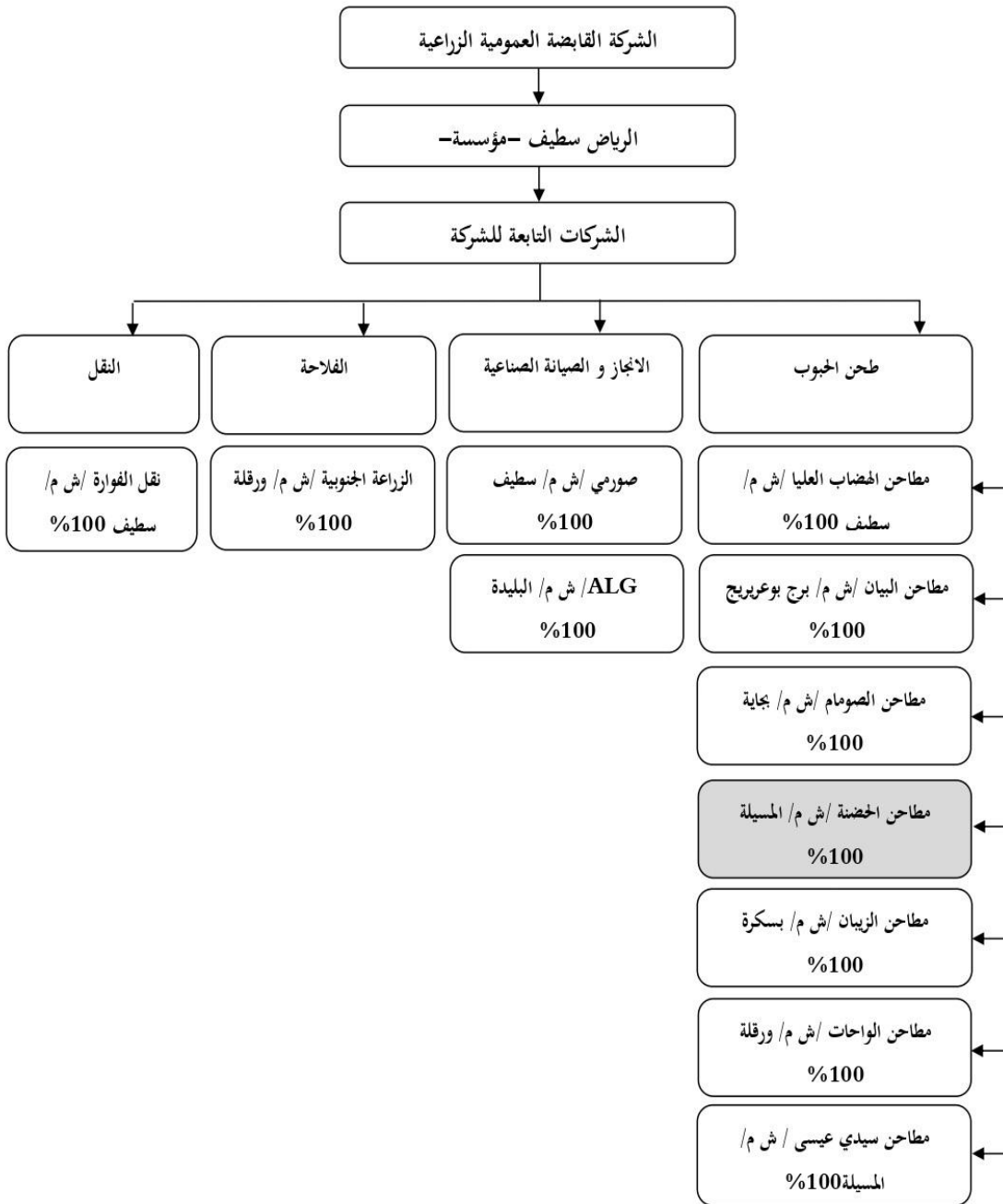
- 11 %: المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين.

- 09 %: أشخاص طبيعيين.

يكمن النشاط الأساسي لمجمع رياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة والدقيق والعجائن الغذائية والكسكسي، ويمتلك المجمع عدة وحدات موزعة على عدة ولايات منها (سطيف، المسيلة،

برج بوعريرج، بجاية، بسكرة، ورقلة) ويمكن توضيح إختصاصات الشركات التابعة لرياض سطيف في الشكل رقم (01) التالي:

الشكل رقم (01): يوضح إختصاص المؤسسات التابعة لرياض سطيف:



المصدر : مصلحة المالية والمحاسبة.

المطلب الثاني: التعريف بمطاحن الحضنة وأهدافها

1- نشأة المؤسسة:

بدأ بناء مطاحن الحضنة بالمسيلة سنة، 1980 حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة، 1981 وفي أول أكتوبر 1997 تم تحويل وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل شركة مساهمة "مطاحن الحضنة"، وتبلغ مساحتها الإجمالية 30.775 م² منها 12.555 م² مغطاة، وقد بلغ رقم أعمالها لسنة 2010 مبلغ 1.449.460.000 دج. وتنقسم مطاحن الحضنة إلى قسمين واحد قديم والآخر جديد:

بالنسبة

للقسم القديم: يتكون من مسمدة ومطحنة واحدة، حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية "بيلر" بتكلفة إنجاز قدرت ب 220.915.480.55 دج، وتم تشغيلها سنة 1981.

والقسم الجديد: يتكون من مسمدة جديدة منجزة من طرف الشركة الإيطالية "غولفيتو" بتكلفة مشروع وصلت إلى: 563.986.101.84 دج، وتم تشغيلها سنة 1993.

- المقر الاجتماعي :

تقع مطاحن الحضنة بالمسيلة على بعد 02 كلم عن وسط المدينة على جهة الجاني الشرقي على الطريق الرابط بين ولاية برج بوعريش وولاية المسيلة، حيث يمر العديد من المسافرين عبر هذا الطريق وهذا ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة فتصبح بذلك معروفة أكثر فأكثر.

- صندوق يريد رقم 11 المسيلة. - الهاتف: 035.55.16.86 / 035.55.39.88

- هاتف /فاكس: 035.55.00.60 - السجل التجاري: 38 ب 562030.

2- أهداف المؤسسة:

تنشط المؤسسة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية لهذا فإن المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف مستقبلية من أهم هذه الأهداف:

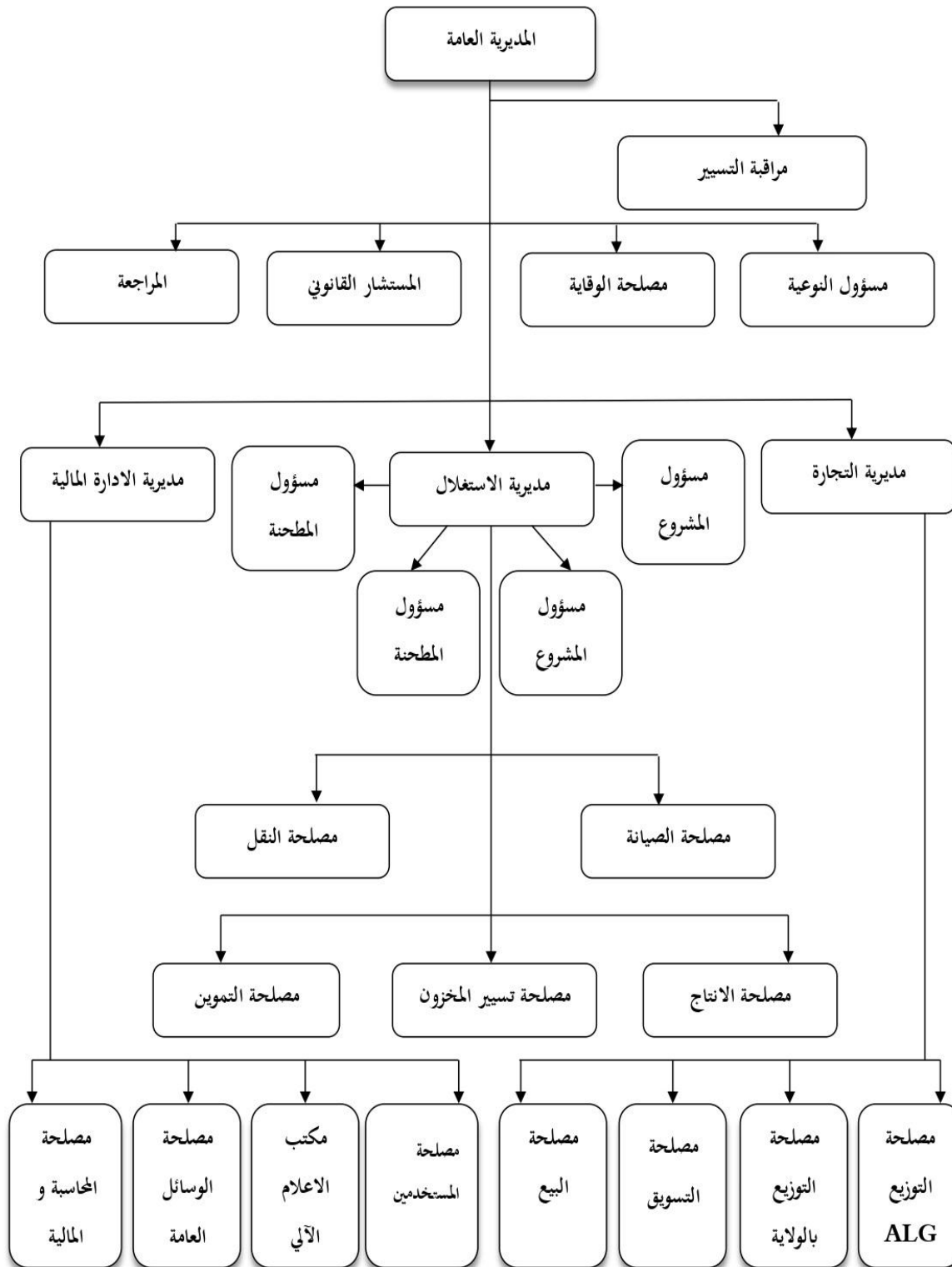
- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين البيع والتكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الإستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيتها.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- سد حاجات المستهلك من مادي السميد والفرينة.

- المساهمة في بناء وتطوير الإقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم باقل تكلفة وبجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل الزائدة داخل المؤسسة مثل: مشاكل الإنتاج والتوزيع والاتصال.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلى وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب الإداري لدوائر ومصالح وفروع المؤسسة وهو ما يساعدنا على تحديد الاختصاصات، المسؤوليات ومهام كل دائرة من هذه الدوائر حتى تستخلص فكرة عامة على هذه المؤسسة، ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوحدة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة:



المصدر : مصلحة المالية والمحاسبة.

شرح مختلف الوظائف بالمؤسسة

- أولاً- المديرية العامة:** يشرف على تسييرها الرئيس المدير العام للوحدة، مهمته الأساسية هي التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة ولهذا تركز له عدة مهام أهمها:
- الإتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
 - يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
 - التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع.
 - يقوم بالربط بين جميع الدوائر، والأقسام الداخلية وينسق بينها.
 - يقوم المدير العام يومياً بإعلام الرئيس المدير العام للشركة الأم.
- وتشمل المديرية العامة:

- 1 -مراقبة التسيير:** تتكون من فرد واحد يقوم بدور نائب المدير ويعتبر الذراع الأيمن له، وله عدة مهام، وهي:
 - التحضير للاجتماعات والمشاركة فيها.
 - هو أمين مجلس الإدارة والذراع الأيمن للمدير ويستلم البريد المتعلق بالإدارة ويقوم بالرد عليه.
 - إعداد التقارير وإصدارها سواء تلك الموجهة للمؤسسة الأم أو الموجهة للوزارة الوصية.
 - تقدم الإستشارة للمدير فيما يخص القرارات المتعلقة بزيادة الإنتاج.
 - يقدم دراسة تقييمية للإدارة فيما يخص مبيعات المؤسسة على عدة سنوات.
 - إعداد مختلف الموازنات التقديرية ومراقبتها باستمرار.
 - إكتشاف الإنحرافات ومحاولة تصحيحها.
 - إعداد لوحة القيادة لمختلف الأنشطة في المؤسسة.
 - تقديم النصح والإستشارة للمصالح الأخرى.
 - جمع المعلومات المتعلقة بالنشاط وتحليلها وتبويبها لإستخدامها فيما بعد في إعداد الموازنات.
 - تقديم شرح للإدارة لأسباب الإنحراف إن وجدت وتقديم شرح للإيجابيات إن لم توجد انحرافات.
- 2- مصلحة الوقاية والأمن:** ومهمتها حماية المؤسسة داخليا وكذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق والسرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من كل الأخطار.

- 3- الإستشارة القانونية:** حيث يقوم المدير العام بإستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة، وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها المؤسسة سواء كانت بين المؤسسة ومورديها أو زبائنها أو داخل المؤسسة ومورديها أو زبائنها أو داخل المؤسسة.
- 4-مسؤول النوعية:** حيث يهتم بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة دوليا سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في سير العملية الإنتاجية والخدمية، الكمية والتغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة والمقدار.
- 5- المراجعة:** يعمل لصالح المؤسسة، تتمثل مهامه في المراقبة الداخلية لأعمال المصالح والمديريات وكذلك يعمل على التوجيه بالإضافة إلى إعطاء تقارير للرئيس المدير العام حول أعماله.
- ثانيا- مديرية الإستغلال:** تتمثل مهمتها في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالإستغلال وتشمل المصالح التالية وهي:

- 1- مصلحة التموين:** وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بالعملية وتنقسم إلى فرعين هما:
- فرع التغيير وشراء الحبوب: ومهمته شراء الحبوب وتغيير النوعية.
 - فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.
- 2 - مصلحة الإنتاج:** مهمتها مختصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمنتج نهائي مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية وتحتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على إحترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها المحددة عمليا، كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة، ولهذا تعتبر من أهم المصالح وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:
- أ- مصنع التحويل رقم (01):** يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5500: خلال 24 ساعة.
- ب- مصنع التحويل رقم (02):** يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى سميد و فرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية قدرها 1500 قنطار من القمح الصلب و 1500 من القمح اللين خلال 24 ساعة.
- 2-1- الطاقات الإنتاجية :**
- *السميد: 30630 قنطار في اليوم (سميد ممتاز ب: 64% نسبة إستخلاص).
- *الدقيق (الفرينة): 1.080 قنطار في اليوم (دقيق خبز ب: 72% نسبة إستخلاص).
- كما أن مصلحة الإنتاج تتفرع إلى ثلاثة فروع:
- فرع محاسبة المواد.

- فرع الطحن والإنتاج.

- فرع الشحن والتوضيب.

3- مصلحة الصيانة: وهذه المصلحة مهمتها إصلاح العطل بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 2/ سا 24/ سا وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع الإلكتروميكانيك: ومهمته صيانة الأجهزة الكهربائية.

- فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

4- مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي تسجيل حركة المخزون والقيام بعملية الجرد الشهرية والسنوية وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في:

- فرع الإستقبال وتخزين الحبوب.

- فرع تسيير مخزونات الأكياس.

- فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

5- مصلحة النقل: تقوم هذه المصلحة بعمليات شحن ونقل المنتجات إلى الزبائن المسجلين في دفاتر التوريد.

ثالثا- مديرية الإدارة المالية: ومهمتها خاصة بشؤون الإدارة والعمليات المالية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:

***مصلحة المحاسبة والمالية:** تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية والصندوق.

- فرع المحاسبة العامة.

- فرع محاسبة المبيعات.

- فرع المحاسبات.

***مصلحة الموارد البشرية:** لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بتسيير وإدارة الشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين.

- فرع الخدمات الاجتماعية.

***مصلحة الإعلام الآلي:** يعمل هذا المكتب بتسيير كل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.

*مصلحة الوسائل العامة: من مهامها:

- متابعة جيع الأشغال التابعة للوحدة.

- المتابعة الميدانية للإستثمارات.

رابعاً: **مديرية التجارة:** ومهمتها تتعلق بكل ما له علاقة بالتجارة والمعاملات التجارية كإبرام العقود مع المتعاملين وكذا القيام بدراسة معمقة للسوق ووضع الميزانيات التقديرية على أساسها، وتسويق وبيع المنتجات سواء لنقاط البيع التابعة لها أو البيع مباشرة من الوحدة عن طريق الفوترة، والتنسيق بين مصالحها تتفرع إلى:

- مصلحة التوزيع بالجزائر.

- مصلحة التوزيع الولاية.

- مصلحة التسويق.

- مصلحة البيع.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2018-2019)

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة (2018-2019) المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج والميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: عرض ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2018-2019)

تقوم مؤسسة مطاحن الحضنة بإعداد الميزانية المحاسبية مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك حسب النظام المحاسبي والمالي وطبيعة نشاطها وذلك كما هو مبين في الملاحق رقم الميزانية المحاسبية للمؤسسة (2019-2018).

فالميزانية تتكون من جانبين أساسيين هما: الأصول والخصوم، فالأصول تمثل إستخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم فتتمثل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة.

1- جانب الأصول لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة "جانب الأصول".

الجدول رقم (02): الجدول التالي يظهر ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة "جانب الأصول" للفترة (2018-2019).

2019	2018	البيان
-	-	أصول غير متداولة
-	-	تثبيات غير عينية
1780907419,98	1795290776,97	تثبيات عينية
255898153,36	255898153,36	الأراضي
841119239,70	856404069,47	المباني
-	-	المنشآت التقنية
-	-	المعدات والأدوات الصناعية
683889726,92	682988554,14	تثبيات عينية أخرى
-	-	تثبيات في شكل إمتيازات
53450738,43	95972429,08	التثبيات الجاري إنجازها

-	-	تثبيات مالية
-	-	سندات الفروع المنتسبة
-	-	المساهمات والديون الدائنة الأخرى
-	-	السندات المثبتة الأخرى
18800,00	18800,00	القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى
14823434,75	13046217,94	الضرائب المؤجلة على الأصول
1849200393,16	1904328223,99	مجموع الأصول غير المتداولة
		أصول متداولة
314532407,66	241191919,40	منتجات قيد التنفيذ
193194375,00	124390565,00	المواد الأولية واللوازم
-	-	التموينات الأخرى
23 989418,74	21628233,09	المخزونات من المنتجات
97348613,92	95173121,31	مخزونات أخرى
-	-	ديون وإستخدامات مماثلة
-	-	ديون على الضرائب الزراعية
-	-	ديون ضمن المجموعة
24210505,04	28130065,58	الزبائن
25039534,23	12869 355,95	مدينون آخرون
20046,33	8434249,59	ضرائب وما يماثلها
-	-	ديون أخرى وإستخدامات مماثلة
758285166,85	790005723,12	الموجودات وما يماثلها
-	-	التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى
758285166,85	790005723,12	الخزينة
1122087660,11	1080631313,64	مجموع الأصول المتداولة
2971288053,27	2984959537,63	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير المالية والملحق رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول الميزانية عرفت إنخفاض بنسبة 0.45% بالمقارنة مع السنة الماضية وهذا راجع للإخفاض الملحوظ في معظم عناصر تركيبة الأصول للمؤسسة فمثلا بلغت نسبة الإنخفاض في الخزينة بنسبة 4.01% مقارنة بالسنة الماضية.

2- جانب الخصوم لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية مطاحن الحضنة من "جانب الخصوم" للفترة (2018-2019).

الجدول رقم (03): يظهر جانب الخصوم لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2018-2019).

البيان	2018	2019
الأموال الخاصة		
رأس المال صادر	-	-
رأس المال غير مستعان به	-	-
علاوات وإحتياطات	-	-
فارق إعادة التقييم	-	
النتيجة الصافية	353477806,88	357320009,89
تسوية نتيجة تغيير الطريقة/ تصحيح الأخطاء	-	-
أموال خاصة أخرى	2246305525,35	2210690162,80
مجموع الأموال الخاصة	2599783332,23	2568010172,69
الخصوم غير متداولة		
إعانات التجهيز	-	-
سندات الخزينة	-	-
إقتراضات أخرى وديون مماثلة	-	-
الديون المرتبطة بالمساهمات	-	-
ديون أخرى غير جارية	-	-
منتوجات أخرى وأعباء مؤجلة	-	-
المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة	-	-

68927900,72	56064904,11	المؤونات للأعباء - (الضرائب/ تحديد التثبيتات) الجاري إنجازها.
-	-	المؤونات الأخرى للأعباء
-	-	المؤونات والمنتوجات
12232125,23	8663881,00	الضرائب المؤجلة على الخصوم
81160025,95	64728785,11	مجموع الخصوم غير المتداولة
-	-	الخصوم المتداولة
-	-	سندات الخزينة
-	-	ديون على الضرائب الزراعية
-	-	ديون ضمن المجموعة
-	-	موردو المواد الأولية
16238070,48	13478083,49	موردون آخرون والحسابات الملحقه
332543,00	12596,00	الضرائب
305547241,15	306956740,80	ديون أخرى جارية
-	-	خزينة الخصوم
322117854,63	320447420,29	مجموع الخصوم المتداولة
2971288053,27	2984959537,63	المجموع العام للخصوم

المصدر : من إعداد الطالبان إعتقادا على التقارير المالية والملحق رقم (02).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن خصوم المؤسسة في سنة 2019 عرفت انخفاض 0.45% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا راجع إلى الزيادة الملحوظة في النتيجة الصافية ب 1.07% والإنخفاض في مجموع الديون وبالأخص الديون الأخرى الجارية حيث بلغت نسبة الانخفاض ب 0.45 % بالمقارنة مع سنة 2018.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2018-2019)

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات وتكاليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما، والجدول الموالي يوضح جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن الحضنة، لسنة 2018-2019 الذي من خلاله يمكن تقييم أداء المؤسسة للفترة المعنية.

الجدول رقم (04): جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة حسب الطبيعة للفترة (2018-2019).

البيان	2018	2019
رقم الأعمال	2961232701,33	2952703193,07
مبيعات من البضائع	4087513,73	9773321,25
مبيعات من المنتجات التامة	2940333000,00	2917287339,82
مبيعات من المنتجات الوسيطة	13368000,00	22231500,00
مبيعات المنتجات الأخرى	740764,80	508816,80
خدمات الأخرى	2703422,80	2902215,20
تغير مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ	15645382,48	2361185,65
مهمة بين وحدات الإنتاج المثبتة	4722583,91	57105832,30
اعانات الإستغلال	2097818,18	1211731,45
1- إنتاج الفترة	2983698485,90	3013381942,47
مشتريات مستهلكة	-2360716762,53	-2367399404,56
خدمات خارجية وإستهلاكات أخرى	-26686185,29	-26089764,66
2- إستهلاك الفترة	-2387402947,82	-2393489169,22
3- القيمة المضافة للإستغلال	596295538,08	619892773,25
أعباء المستخدمين	-201679204,75	-207951255,16
ضرائب ورسوم والمدفوعات المشابهة	-1291568,00	-8873433,21
4- الفائض الإجمالي للإستغلال	393324765,33	403068084,88
المنتجات العملية الأخرى	25335847,54	9786000,96
الأعباء العملية	-32417,21	-41794,88
مخصصات الإهلاكات والمؤونات	-70751968,33	-54702997,39
مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات	-7475459,88	-12862996,61
إسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	14276856,10	12849400,87
5- نتيجة الإستغلال (التشغلية)	354677623,55	358095697,83

1015339,48	1015934,48	نواتج مالية
-	-	أعباء مالية
1015934,48	1015934,48	6- النتيجة المالية
359111037,31	355693558,03	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
-	-2215751,15	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-1791 027,42	-	الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية
-	-	مشاركة العمال للاستفادة
3037032683,78	3024327124,02	مجموع نواتج النشاطات العادية
-2679712673,89	-2670849317,14	مجموع أعباء النشاطات العادية
357320009,89	353477806,88	8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية
-	-	العناصر غير العادية (نواتج)
-	-	العناصر الغير العادية (أعباء)
-	-	9- النتيجة غير العادية
357 320 009,89	353477806,88	10- النتيجة الصافية للفترة
-	-	الحصة من النتائج الصافية للشركات موضح المعادلة (1)
-	-	11- النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة
-	-	منها حصة ذوي الاقلية (1)
-	-	حصة المجمع (1)

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه غياب النتيجة غير العادية، وهذا ما جعل النتيجة الصافية بعد الضريبة للفترة هي نفسها النتيجة الصافية للفترة، فالنتيجة غير العادية تؤثر في النتيجة الصافية بالزيادة (+) والنقصان (-).

المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة (2018-2019)

الجدول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول فترة (2018-2019).

2019	2018	
المبالغ	المبالغ	
1849200393,16	1904328223,99	الأصول الثابتة
1849200393,16	1904328223,99	مجموع الأصول الثابتة
314532407,66	241191919,40	أصول متداولة
49270085,6	49433671,12	قيم الاستغلال
758285166,85	790005723,12	قيم قابلة للتحقق
		قيم جاهزة
1122087660,11	1080631313,64	مجموعة الأصول المتداولة
2971288053,27	2984959537,63	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

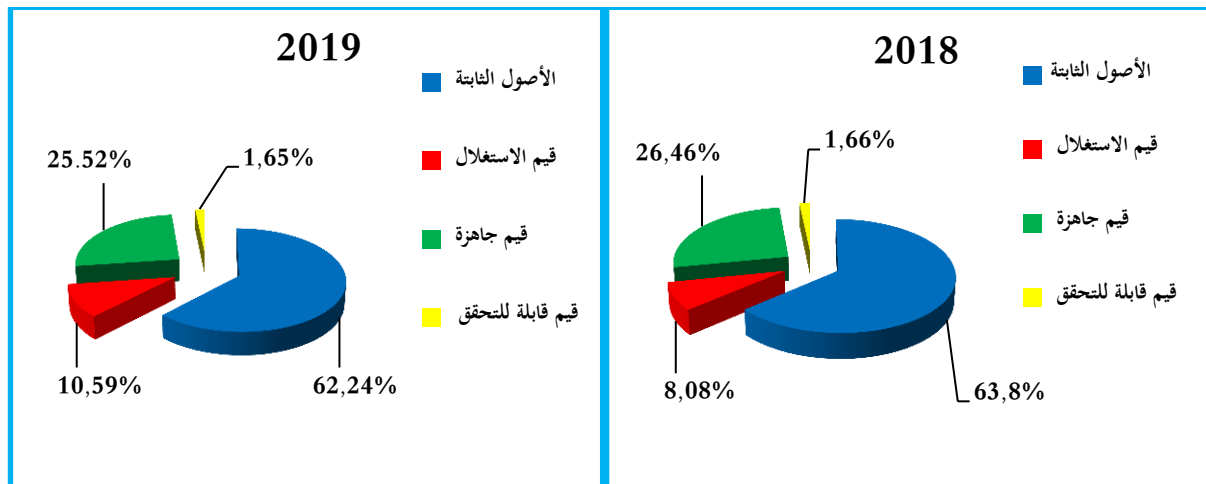
الجدول رقم (06): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم فترة (2018-2019).

2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	
2568010172,69	2599783332,23	الأموال الدائمة
81160025,95	64728785,11	الأموال الخاصة
		ديون طويلة الأجل
2649170198,64	2664512117,34	مجموع الأموال الدائمة
322117854,63	320447420,29	ديون قصيرة الأجل
2971288053,27	2984959537,63	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

من أجل جعل قراءة معطيات الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة أكثر وضوحا وسهولة نقوم بتمثيلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الدوائر النسبية كما يلي:

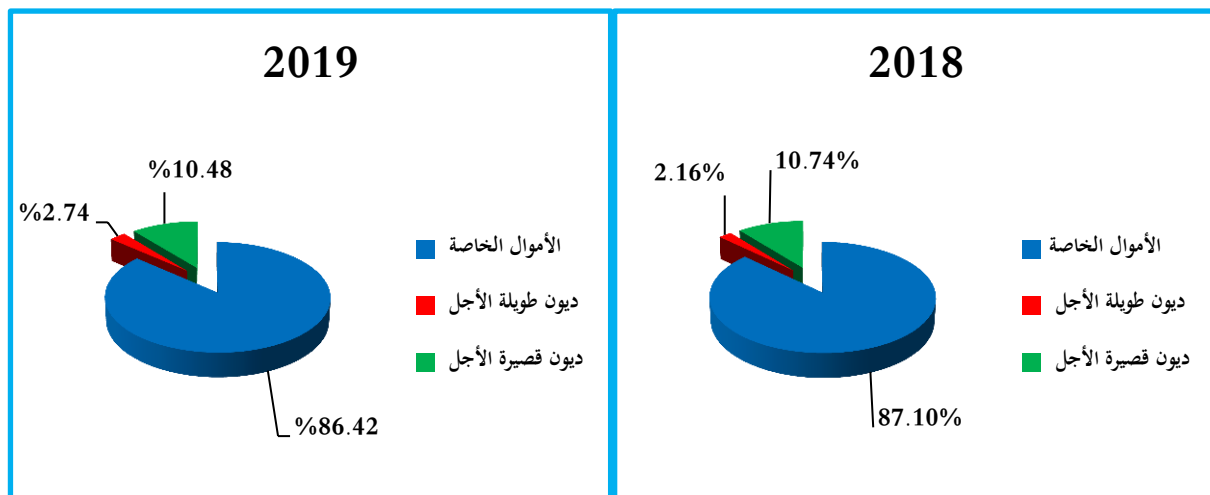
الشكل رقم (03): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (م ح) جانب الأصول خلال الفترة (2018-2019).



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة.

من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2018-2019 والتمثيل البياني لتركيب أصولها، نلاحظ أن الأصول الثابتة للمؤسسة قد إنخفضت سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة 1.56%، أما من جانب الأصول المتداولة فنلاحظ أن قيم الإستغلال سجلت تراجعاً في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وهذا ما يدل على أن المؤسسة شهدت تحسناً في تصريف مخزونها، ونلاحظ أيضاً انخفاض طفيف في القيم الجاهزة سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018 وهذا ما يدل على أن المؤسسة استثمرت بهدف توسعة نشاطها، ونلاحظ أيضاً أن القيم القابلة للتحقق سجلت ثباتاً خلال السنتين 2018-2019 بنسبة 1.65%.

الشكل رقم (04): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (م ح) جانب الخصوم خلال الفترة (2018-2019).



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة.

من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2018-2019 والتمثيل البياني لتركيب خصومها، نلاحظ أن اتجاه تغير الأموال الخاصة إنخفضت سنة 2019 مقارنة ب 2018 بنسبة 0,68% فهي تمثل وزن نسبي

كبير من إجمالي الخصوم، أما الديون قصيرة الأجل فتبعت سلوكا عكسيا للأموال الخاصة حيث إستمر إنخفاض وزنها النسبي سنة 2019 ليصل إلى 10.48%، أما الديون طويلة الأجل فنلاحظ إرتفاع ضئيل بنسبة 0.68%، من إجمالي الخصوم سنة 2019 مقارنة بسنة 2018.

المبحث الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة (2018-2019).

لقياس قدرة مؤسسة مطاحن الحضنة على مواجهة إلتزاماتها بتواريخ إستحقاقها، وكذا إمكانية خلق عوائد مالية تساعد على تطوير نشاطها وتوسيعه، سنقوم بتحليل وضعيتها المالية، وذلك بالإعتماد على أهم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من خلال قوائمها المالية المتاحة خلال فترة 2018-2019.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة لإعتماد على مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

1- حساب رأس المال العامل (FR): يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، ويجسب بالعلاقة التالية الموضحة في:

الجدول رقم (07): يوضح تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة (2018-2019).

البيان	2018	2019
الأموال الدائمة	2664512117,34	2649170198,64
-الأصول الثابتة	1904328223,99	1849200393,16
رأس مال العامل	760183893,35	799969805,48
الأصول المتداولة	1080631313,64	1122087660,11
-الديون قصيرة الأجل	320447420,29	322117854,63
رأس مال العامل	760183893,35	799969805,48

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة المدروسة كان موجبا وشهد إرتفاع طفيف في سنة 2019 مقارنة بالسنة السابقة 2018 ويرجع هذا إلى زيادة في الاستدانة القصيرة الأجل، رغم هذا فقد حققت المؤسسة إحدى شروط التوازن (**رأس المال العامل موجب**)، وما يمكن قوله أن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة، هذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله

تسديد ديونها القصيرة الأجل في حال عدم التوافق آجال تحويل الأصول المتداولة (المخزونات مثلاً).

1-2 أنواع رأس مال العامل: الجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة :

الجدول رقم (08): يوضح أنواع رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال الفترة (2018-2019).

البيان	2018	2019
الأموال الخاصة	2599783332,23	2568010172,69
-الأصول الثابتة	1904328223,99	1849200393,16
رأس مال العامل الخاص	695455108,24	718809779,53
مجموع الخصوم	2984959537,63	2971288053,27
-الأموال الخاصة	2599783332,23	2568010172,69
رأس مال العامل الأجنبي	385176205,4	403277880,58
مجموع الأصول	2984959537,63	2971288053,27
-الأصول الثابتة	1904328223,99	1849200393,16
رأس مال العامل الاجمالي	1080631313,64	1122087660,11

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

1-2-1- بالنسبة لرأس مال العامل الخاص: نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص خلال السنتين 2018-

2019 كان موجب، حيث بلغت نسبة الزيادة سنة 2019 حوالي 3.24% بالمقارنة مع السنة الماضية، هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال مواردها الخاصة دون الإعتماد على الموارد الخارجية وبالتالي فالمصادر الداخلية كانت كافية لتمويل إستثماراتها وهو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية ولوضعيتها المالية.

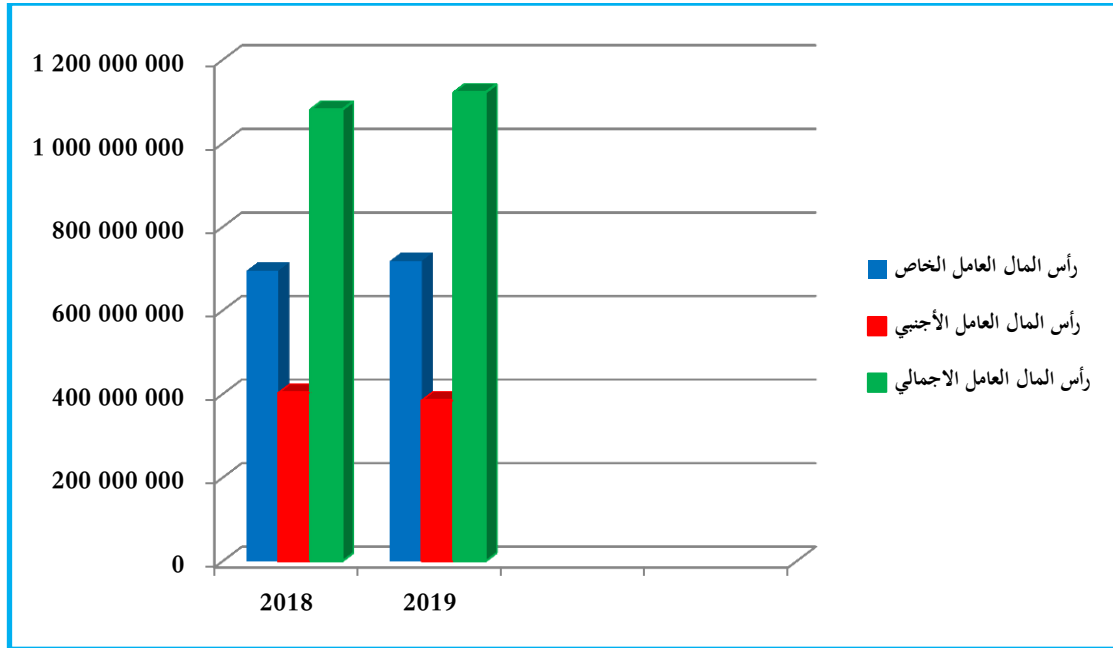
1-2-2- بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي: نلاحظ إرتفاع رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة

للمؤسسة وهذا بسبب زيادة الديون طويلة الأجل مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا ما يفسر أن المؤسسة غير مستقلة مالياً أي يوجد تدخل الأطراف الخارجية في سياستها المالية.

1-2-3- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ إرتفاع رأس المال العامل الإجمالي في سنة 2018 مقارنة بالسنة الماضية وهذا يدل على امتلاك المؤسسة سيولة معتبرة.

يمكن توضيح مختلف أنواع رأس المال العامل بالشكل البياني: يمكن توضيح مختلف أنواع رأس المال العامل بالشكل البياني:

الشكل البياني رقم (05): يوضح تطور مختلف أنواع رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2018-2019).



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

2- حساب احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

أي: * احتياجات الدورة = الأصول المتداولة - القيم الجاهزة.

* موارد الدورة = الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية.

والجدول التالي يظهر احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة (2018-2019)

الجدول رقم (09): الجدول التالي يظهر احتياجات رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة خلال فترة (2018-2019).

البيان	2018	2019
إحتياجات الدورة	290625590,52	363802493,26
موارد الدورة	320447420,29	322117854,63
إحتياجات رأس مال العامل	- 29821829,77	41684638,63

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياجات رأس المال العامل سالب سنة 2018 وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت إحتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة لكن عاب على المؤسسة أن المواد الفائضة لم تستخدم في تنشيط دورة الإستغلال خلال الفترة 2018 كانت 29821829,77 دج وبالنسبة لسنة 2019 فإن إحتياجات رأس المال العامل موجب فقد قدرت ب 539491256,7 دج، وهذا يدل على وجود احتياجات لدورة الإستغلال رغم هذا فالمؤسسة لم تحقق شرط توازنها الثاني (إحتياجات رأس المال العامل سالب).

3- حساب الخزينة (TN)

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال الفترة (2018-2019)

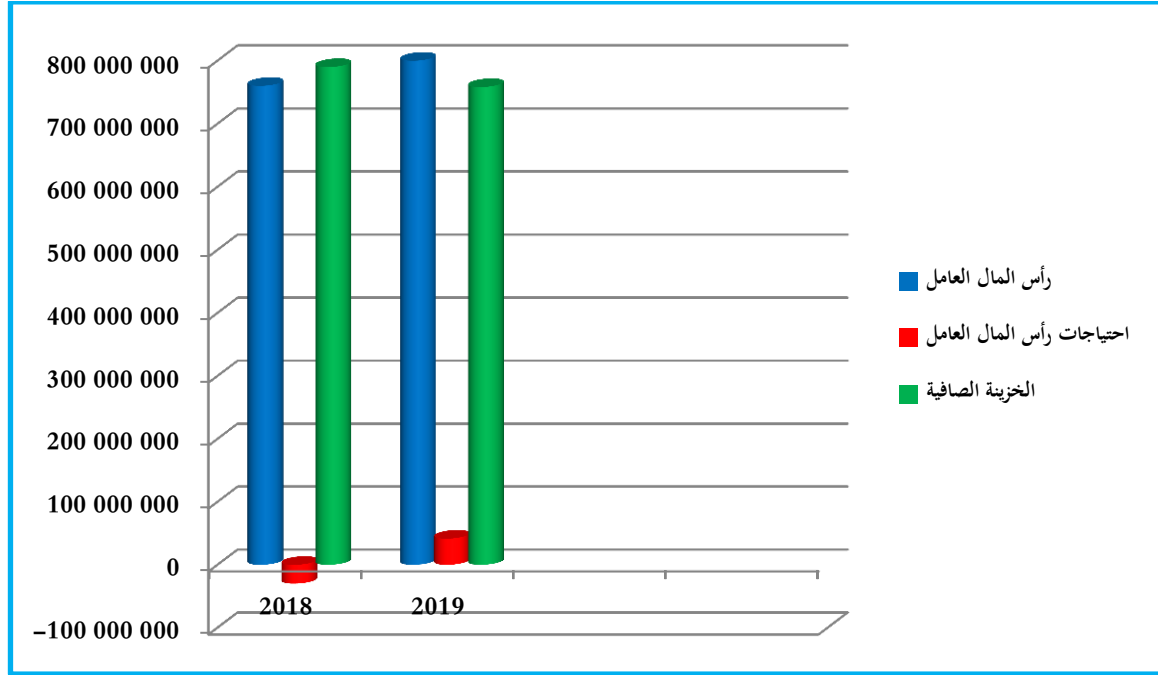
الجدول رقم (10): الجدول يوضح كيفية حساب الخزينة الصافية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال الفترة (2018-2019).

البيان	2018	2019
رأس مال العامل	760183893,35	799969805,48
احتياجات رأس مال العامل	- 29821829,77	41684638,63
الخزينة الصافية=	790005723,12	758285166,85
القيم الجاهزة	790005723,12	758285166,85
السلفيات البنكية	0	0
الخزينة الصافية=	790005723,12	758285166,85

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة، إلا أن تجميد الأموال في خزينة المؤسسة ليس في صالحها حيث لم تقم المؤسسة بتوظيف مواردها الفائضة في سنتي 2018-2019 أموالها في مشاريع إستثمارية.

الشكل البياني رقم (06): التمثيل البياني يوضح تطور الخزينة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال الفترة (2018-2019).



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

بعد تطرقنا لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم الآن باستخدام النسب المالية وهي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية.

1- حساب نسب السيولة: نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على النسب السيولة للمؤسسة مطاحن الحضنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة (2018-2019).

2019	2018	البيان
1122087660,11	1080631313,64	نسبة التداول = الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة
322117854,63	320447420,29	
3.48	3.37	
807555252,45	839439394,24	نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون)/الخصوم المتداولة
322117854,63	320447420,29	
2.50	2.61	
758285166,85	790005723,12	نسب النقدية = (النقدية + شبه النقدية)/الخصوم المتداولة
322117854,63	320447420,29	
2.35	2.46	
2952703193,07	2961232701,33	سرعة دوران النقدية = صافي المبيعات السنوية/(النقدية + شبه نقدية)
758285166,85	790005723,12	
3.89 مرة	3.74 مرة	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

1-1 تحليل نسب التداول: نلاحظ من الجدول أعلاه الأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل خلال الفترة المدروسة، وكانت النسب على التوالي (3.37، 3.47)، وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد إلتزاماتها، حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كانت أحسن.

1-2 تحليل نسب السيولة السريعة: نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد، ويفسر هذا بأن القيم الجاهزة والقابلة للتحقق تغطي مجموع الديون القصيرة الأجل مع وجود فائض، ويدل هذا على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها، رغم إستبعاد المخزون السلعي الذي يأخذ وقت لتحويله إلى نقدية.

1-3 تحليل نسبة النقدية (نسبة الخزينة الآنية): من الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة النقدية للمؤسسة خلال فترة الدراسة كان شبه متقاربة 2.46% و 2.35% وعلى التوالي وهي نسب مرتفعة، وهذا يدل على أن المؤسسة إحتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها (سيولة مجمدة)، وهذه تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

1-4 دوران النقدية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سرعة الدوران النقدية إرتفعت سنة 2019 مقارنة بالسنة

الفارطة 2018 وهذا مؤشر جيد للإستخدام الفعال للنقدية.

2- تحليل نسب الربحية: تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة، والجدول التالي يظهر أهم نسب الربحية:

جدول رقم(12): يوضح نسب الربحية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2018-2019).

البيان	2018	2019
نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات = صافي الربح/صافي المبيعات $\times 100$	353477806,88	357320009,89
	2961232701,33	2952703193,07
	%11.93	%12.10
العائد على الأصول = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول $\times 100$	353477806,88	357320009,89
	2984959537,63	2971288053,27
	%11.84	%12.02
العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب/حقوق الملكية $\times 100$	353477806,88	357320009,89
	2599783332,23	2568010172,69
	%13.59	%13.91

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

2-1 نسبة صافي الربح إلى المبيعات: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هامش الربح قد إرتفع إرتفاع طفيف

خلال سنة 2019 مقارنة بالسنة الماضية 2018، وهي نسب ربحية ضعيفة وهذا راجع الى السيولة المجمدة في الخزينة.

2-2 نسبة العائد على الأصول: نلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال النسب المحققة أن نسبة العائد على الأصول قد

إرتفعت في سنة 2019 وقدرت ب %12.02 مقارنة بسنة 2018 التي قدرت ب %11.84 أي أن كل دينار

يستثمر في الأصول يحقق دخلا مقداره 12.02دينارا.

2-3 معدل العائد على حقوق الملكية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المستثمر يحصل على ربح بنسبة

%13.59 سنة 2018 وفي سنة 2019 تحصل على ربح بقدر %13.91 لكل دينار إستثمره في المؤسسة، ونلاحظ

أن ربح المستثمرين في ارتفاع.

3-تحليل نسب النشاط: تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة تقيس وتوضح كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها

ومواردها، إذ تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): يوضح نسب النشاط لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2018-2019).

البيان	2018	2019
معدل دوران مجموع الأصول = المبيعات الصافية السنوية/صافي مجموع الأصول = مرة	2961232701,33	2952703193,07
	2984959537,63	2971288053,27
	0.99 مرة	0.99 مرة
معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات الصافية السنوية/صافي مجموع الأصول الثابتة = مرة	2961232701,33	2952703193,07
	1904328223,99	1849200393,16
	1.55 مرة	1.59 مرة
معدل دوران العملاء = (مستحقات العملاء/رقم الأعمال) × 360	28130065,58	24210505,04
	2961232701,33	2952703193,07
	3 أيام	3 أيام
معدل دوران الموردين = (مستحقات الموردين/ المشتريات) × 360	13478083,49	16238070,48
	2360716762,53	2367399404,56
	2 أيام	2 أيام

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

3-1 معدل دوران مجموع الأصول: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران مجموع الأصول ثابت حيث قدر ب 0.99 مرة على التوالي أي أن كل دينار يتم استثماره في الأصول يحقق 0.99 دينار على شكل مبيعات، وهذا دليل على إستغلال الجيد لهذه الزيادة لأنها تحقق مبيعات كافية تتناسب مع حجمها.

3-2 معدل دوران مجموع الأصول الثابتة: من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الثابتة إزداد بمقدار طفيف سنة 2019 قدر ب 1.59 مرة مقارنة بسنة 2018 ب 1.55 مرة أي أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 1.59 دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة الإدارة على استغلال أصولها.

3-3 معدل دوران العملاء والموردين: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المدد الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أو المدد الممنوحة من طرف الموردين للمؤسسة صغيرة جدا ثلاث أيام، وهذا يفسر على أن المؤسسة بعيدة عن سياسة

البيع والشراء بالأجل أي أنها تتعامل مع متعاملين نقداء، وهذا ما يفسر احتفاظ المؤسسة بالنقدية الزائدة كما تم الإشارة إليه سابقاً.

4-نسب المديونية: تشير نسب المديونية إلى مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثماراتها، والجدول التالي يظهر أهم نسب المديونية

الجدول رقم (14): يوضح النسب المديونية لمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة (2018-2019).

البيان	2018	2019
نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون/حقوق الملكية $\times 100$	385176205,4	403277880,58
	2599783332,23	2568010172,69
	%14.81	%15.70
نسبة إجمالي الديون = إجمالي الديون/إجمالي الأصول $\times 100$	385176205,4	403277880,58
	2984959537,63	2971288053,27
	%12.90	%13.57
نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة = حقوق الملكية/صافي الأصول الثابتة $\times 100$	2599783332,23	2568010172,69
	1904328223,99	1849200393,16
	%136.51	138.87%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2018-2019).

4-1 نسبة الاقتراض إلى رؤوس الأموال: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية إرتفعت سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون قصيرة الأجل، فالمؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة.

4-2 نسبة إجمالي الديون: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة في مواعيد إستحقاقها، نلاحظ زيادة نسبة إجمالي الديون سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 حيث قدرت على التوالي ب %13.57 و %12.90 أي أن نسبة الزيادة هي 0.67%، وعموماً يعتبر هذا المؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة فهو يزيد من ثقة ممولائها وفرص حصولها على ديون جديدة.

4-3 نسبة حق رؤوس الأموال إلى الأصول الثابتة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة تفوق 130% أي

الواحد الصحيح، وهذا يدل على أن كل الأصول الثابتة تمول عن طريق الأموال الخاصة للمؤسسة أي أنها ليست بحاجة إلى مواردها الخارجية لتمويل أصولها الثابتة.

خلاصة الفصل

من خلال تقييم الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2018-2019 وذلك من خلال تحقيقها شروط التوازن (رأس المال العامل موجب، إحتياجات رأس المال العامل سالب، والخزينة موجبة)، أي أن المؤسسة إستطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد إستحقاقها إضافة إلى إستقلاليتها عن الأطراف الخارجية وعدم إعتماؤها بشكل كبير على المواد الخارجية في تمويل أصولها الثابتة.



الخاتمة العامة

الخاتمة

يعد التشخيص المالي عمل مستمر مع نشاط المؤسسة، حيث يعمل على تبين العلاقة بين أصول وخصوم المؤسسة لبيان الوضعية المالية لها و مدى كفاءتها في إدارة أصولها، حيث لا يقتصر عمل المحلل المالي على الأداء الماضي أو الحالي للمؤسسة بل يمكنه إيضاح صورة مستقبلية للمؤسسة تمكنها من إتخاذ قرارات مستقبلية، وذلك بإعتماده على عدة أدوات في عملية التحليل كالنسب والمؤشرات المالية وبيان التغيرات والاتجاهات، كل واحدة منها تقيم علاقة معينة، وعلى سبيل المثال يتم إستخدام تحليل النسب لتقييم العلاقات بين عناصر القوائم المالية.

وتستخدم النسب المالية لتحديد الاتجاهات مر على الزمن لمؤسسة ما أو للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر عند نقطة معينة من الزمن، و يركز تحليل النسب المالية على ثلاثة جوانب رئيسية: السيولة والربحية والنشاط.

ولقد أصبحت المؤسسة محور أساسي الذي يدور حوله اقتصاد أي بلد، حيث أصبحت تهم العديد من الأطراف سواء التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها، وبالتالي أصبح لزاما على المؤسسة أن تكون في وضعية مالية جيدة تسمح لها بالبقاء وإكتساب ثقة كل من يهمهم الأمر، ولعرفة المؤسسة لوضعيتها المالية تلجأ إلى التحليل المالي لقوائمها المالية للتخفيف من زحمة الأرقام في قوائمها المالية مما يساعد جميع الأطراف التي يهمها الأمر في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، حيث يساهم التحليل المالي كذلك بدوره في إتخاذ قرارات متعددة سواء بالنسبة للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

وبناء على ذلك ولمعالجة الموضوع قمنا بالجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، فمن خلال قيامنا بالدراسة الميدانية وتحليل القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للسنتين 2018-2019، قمنا بتبسيط بعض أدوات التحليل المالي، والتي مكنتنا من الوصول إلى نظرة حول الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تبين أن المؤسسة في وضع مالي جيد ولا تعاني من عجز في السيولة وهي قادرة على تسديد إلتزاماتها ولها القدرة على تحقيق الأرباح، مما يضمن للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة أن تتعامل معها بارتياح و إطمئنان.

نتائج البحث:

من خلال موضوعنا هذا تمكنا من الوصول إلى بعض النتائج، إحداها متعلقة بالجانب النظري وأخرى بالجانب الميداني وهي كالآتي:

- التحليل المالي أداة جوهرية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فالتحليل المالي يساهم في اتخاذ العديد من قرارات، سواء القرارات التي تخص المؤسسة بحد ذاتها أو التي تخص الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

- تتعدد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، فكل أداة منها تهدف إلى تقييم علاقة معينة بغرض تفسير صورة معينة.
- من خلال إسقاطنا للدراسة النظرية إتضح لنا مؤسسة (مطاحن الحوض بالمسيلة) في وضع مالي جيد يضمن للمتعاملين معها أن يتعاملو معها بأريحية وإطمئنان حيث إستطاعت المؤسسة خلال فترة الدراسة (2018-2019) أن تحقق قيم موجبة لكل من رأس المال العامل والخزينة وسالبة لإحتياجات رأس المال العامل وهذا يبين أن المؤسسة قادرة على تغطية إحتياجات دورة إستغلالها، توفير فائض يعتبر كهامش أمان لمواجهة الحالات الطارئة للمؤسسة.

آفاق البحث:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام أدوات التحليل المالي الحديث ، وقد لاحظنا أن هناك جوانب مهمة بالموضوع لم يكن بوسعنا التطرق إليها نظرا لحدود الدراسة وضيق الوقت، وعلى هذا الأساس نتمنى أن نكون قد فتحنا المجال للقيام بدراسات أخرى أوسع بشيء من التخصيص، لتعالج تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام أدوات التحليل المالي الحديث على المدى القصير و المدى الطويل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

– الكتب باللغة العربية

- 1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011.
- 2- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي (لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
- 3- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011.
- 4- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010.
- 5- ربيع بوصبع، دروس مدخل للتسيير المالي والموازنة، السنة الثالثة محاسبة وضرائب، جامعة حمة لحضر، الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015.
- 6- سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات (الإستثمار-التمويل-التحليل المالي)، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006.
- 7- شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية، دار زهران للنشر، الاردن، 2013.
- 8- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (إتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 9- لحسن دردوري، دروس التشخيص المالي، السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015.
- 10- محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
- 11- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009.
- 12- منير إبراهيم هندي، إدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- 13- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005.

- 14- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، نادي خبراء المال، رام الله، 2008.
 - 15- وليد ناجي الجبالي، التحليل المالي، الإطار النظري وتطبيقاته العملية، دار حنين مكتبة الفلاح، بيروت، 2007.
 - 16- وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة للتحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- الرسائل والأطروحات
- ¹- بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.
 - 2- دحماني هدى، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.
 - 3- دراجي آمنة، دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.
 - 4- سموم صليحة، أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
 - 5- طير الويزة و سايعي باهية فريال ، فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.
 - 6- مويحي إلیاس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

الملاحق

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 599 012 012,76	1 803 721 235,79	1 795 290 776,97	1 854 702 611,05
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	605 526 848,04	856 404 069,47	871 709 150,15
Autres immobilisations corporelles		1 881 182 941,89	1 198 194 387,75	682 988 554,14	727 095 307,54
Immobilisations encours		95 972 429,08		95 972 429,08	59 577 408,84
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		13 046 217,94		13 046 217,94	11 693 724,86
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 708 165 113,27	1 803 836 689,28	1 904 328 223,99	1 925 992 544,75
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		243 866 872,29	2 674 952,89	241 191 919,40	183 693 935,83
Stocks matières premières et fournitures		124 390 565,00		124 390 565,00	105 935 417,00
Produits finis et encours		21 628 233,09		21 628 233,09	6 087 751,70
Autres stocks		97 848 074,20	2 674 952,89	95 173 121,31	71 670 767,13
Créances et emplois assimilés					
Clients		355 488 434,95	327 358 369,37	28 130 065,58	61 304 968,49
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		8 434 249,59		8 434 249,59	1 425 040,00
Autres débiteurs		13 369 662,04	500 306,09	12 869 355,95	14 579 752,70
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		790 005 723,12		790 005 723,12	1 087 445 094,92
TOTAL ACTIF COURANT		1 411 164 941,99	330 533 628,35	1 080 631 313,64	1 348 448 791,94
TOTAL GENERAL ACTIF		5 119 330 055,26	2 134 370 517,63	2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		353 477 806,88	288 088 495,05
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 246 305 525,35	1 889 358 864,61
TOTAL I		2 599 783 332,23	2 177 447 359,66
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			356 773 383,94
Impôts différés-Passif		8 663 881,00	5 095 636,77
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			49 144 821,92
Prov.p/pensions et oblig.similaires		56 064 904,11	49 144 821,92
Autres Provisions			
TOTAL II		64 728 785,11	411 013 842,63
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		13 478 083,49	10 249 995,83
Opérations Groupe			365 622 365,54
Impôts		12 596,00	337 398,77
Autres dettes		306 956 740,80	309 770 374,26
Trésorerie passif			
TOTAL III		320 447 420,29	685 980 134,40
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2018	2017
Chiffres d'Affaires		2 961 232 701,33	2 938 072 479,46
Ventes de marchandises		4 087 513,73	2 922 857,40
Ventes Produits Finis		2 940 333 000,00	2 929 861 027,62
Ventes Produits Intra-Gruppe		13 368 000,00	
Prestation de Services		2 703 422,80	4 266 177,01
Autres Ventes		740 764,80	1 022 417,43
Variation stocks produits finis et en cours		15 645 382,48	-18 047 988,30
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 097 818,18	
Cession Inter Unités		4 722 583,91	737 650,25
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 983 698 485,90	2 920 762 141,41
Achats consommés		-2 360 716 762,53	-2 351 214 016,38
Services extérieurs et autres consommations		-26 686 185,29	-23 220 330,23
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 387 402 947,82	-2 374 434 346,61
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		596 295 538,08	546 327 794,80
Charges de personnel		-201 679 204,75	-225 213 568,76
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 291 568,00	-4 466 848,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		393 324 765,33	316 647 378,04
Autres produits opérationnels		25 335 847,54	9 830 070,00
Autres charges opérationnelles		-32 417,21	-25 334,48
Dotations aux Amortissements		-70 751 968,33	-63 769 930,20
Dotations aux Provisions		-7 475 459,88	-5 019 722,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 276 856,10	7 502 867,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		354 677 623,55	265 165 328,24
Produits financiers		1 015 934,48	26 461 619,35
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 934,48	26 461 619,35
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		355 693 558,03	291 626 947,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 215 751,15	-3 538 452,54
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 024 327 124,02	2 964 556 698,03
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 670 849 317,14	-2 676 468 202,98
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		353 477 806,88	288 088 495,05
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		353 477 806,88	288 088 495,05

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	R1S2L1	115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 612 818 989,93	1 831 911 569,95	1 780 907 419,98	1 795 290 776,97
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	620 811 677,81	841 119 239,70	856 404 069,47
Groupe D'actif Destinés à La Cession		132 603 618,80		132 603 618,80	682 988 554,14
Autres immobilisations corporelles		1 762 386 300,26	1 211 099 892,14	551 286 408,12	
Immobilisations encours		53 450 738,43		53 450 738,43	95 972 429,08
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		14 823 434,75		14 823 434,75	13 046 217,94
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 681 227 616,60	1 832 027 223,44	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		317 207 360,55	2 674 952,89	314 532 407,66	241 191 919,40
Stocks matières premières et fournitures		193 194 375,00		193 194 375,00	124 390 565,00
Produits finis et encours		23 989 418,74		23 989 418,74	21 628 233,09
Autres stocks		100 023 566,81	2 674 952,89	97 348 613,92	95 173 121,31
Créances et emplois assimilés					
Clients		351 318 874,41	327 108 369,37	24 210 505,04	28 130 065,58
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		20 046,33		20 046,33	8 434 249,59
Autres débiteurs		25 539 840,32	500 306,09	25 039 534,23	12 869 355,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		758 285 166,85		758 285 166,85	790 005 723,12
TOTAL ACTIF COURANT		1 452 371 288,46	330 283 628,35	1 122 087 660,11	1 080 631 313,64
TOTAL GENERAL ACTIF		5 133 598 905,06	2 162 310 851,79	2 971 288 053,27	2 984 959 537,63

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		357 320 009,89	353 477 806,88
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 210 690 162,80	2 246 305 525,35
TOTAL I		2 568 010 172,69	2 599 783 332,23
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		12 232 125,23	8 663 881,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		68 927 900,72	56 064 904,11
Prov.p/pensions et oblig.similaires		68 927 900,72	56 064 904,11
Autres Provisions			
TOTAL II		81 160 025,95	64 728 785,11
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		16 238 070,48	13 478 083,49
Opérations Groupe			
Impôts		332 543,00	12 596,00
Autres dettes		305 547 241,15	306 956 740,80
Trésorerie passif			
TOTAL III		322 117 854,63	320 447 420,29
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 971 288 053,27	2 984 959 537,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Chiffres d'Affaires		2 952 703 193,07	2 961 232 701,33
Ventes de marchandises		9 773 321,25	4 087 513,73
Ventes Produits Finis		2 917 287 339,82	2 940 333 000,00
Ventes Produits Intra-Groupe		22 231 500,00	13 368 000,00
Prestation de Services		2 902 215,20	2 703 422,80
Autres Ventes		508 816,80	740 764,80
Variation stocks produits finis et en cours		2 361 185,65	15 645 382,48
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 211 731,45	2 097 818,18
Cession Inter Unités		57 105 832,30	4 722 583,91
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 013 381 942,47	2 983 698 485,90
Achats consommés		-2 367 399 404,56	-2 360 716 762,53
Services extérieurs et autres consommations		-26 089 764,66	-26 686 185,29
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 393 489 169,22	-2 387 402 947,82
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		619 892 773,25	596 295 538,08
Charges de personnel		-207 951 255,16	-201 679 204,75
Impôts, taxes et versements assimilés		-8 873 433,21	-1 291 568,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		403 068 084,88	393 324 765,33
Autres produits opérationnels		9 786 000,96	25 335 847,54
Autres charges opérationnelles		-41 794,88	-32 417,21
Dotations aux Amortissements		-54 702 997,39	-70 751 968,33
Dotations aux Provisions		-12 862 996,61	-7 475 459,88
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 849 400,87	14 276 856,10
V- RESULTAT OPERATIONNEL		358 095 697,83	354 677 623,55
Produits financiers		1 015 339,48	1 015 934,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 339,48	1 015 934,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		359 111 037,31	355 693 558,03
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-2 215 751,15
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 791 027,42	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 037 032 683,78	3 024 327 124,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 679 712 673,89	-2 670 849 317,14
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		357 320 009,89	353 477 806,88
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		357 320 009,89	353 477 806,88